

# Welfare Economics Among the Theoretical Propositions of Economic Schools<sup>1</sup>

Dr. Maha Kareem Ali Mohammed  
Al Qadisiya General Directorate of Education,  
Ministry of Education, Iraq.

## اقتصاد الرفاه بين الطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية وايديولوجية الديمقراطية الاجتماعية

م.د. مهى كريم علي محمد  
المديرية العامة لتربية القادسية، وزارة التربية، جمهورية العراق.

DOI:10.37648/ijtbm.v13i02.001

Received: 07 March 2023; Accepted: 01 April 2023 ; Published: 30<sup>th</sup> April 2023

---

### ABSTRACT

The study aimed at the intellectual and theoretical analysis of the concept of welfare economics and to stand on the theoretical and analytical views and standards on which economic schools, the ideology of social democracy and the theorists of welfare were based on what constitutes welfare and how to achieve it. As for the importance of the study, it is to stand on these theoretical theses of economic schools and their policy to achieve a welfare economy and to know the criteria that provide the ability to measure whether the economic proposals and theses that have been developed have worked to improve the welfare of society. The problem of the study is the difference in the theoretical proposals of the economic schools in their vision to reach the welfare economy and achieve social welfare, and the difference is not a descriptive difference, but it includes different methods in seeing and understanding human behavior, and the most important results of the study are the focus of most contemporary welfare economists on the fact that effective markets do not necessarily achieve the greatest social benefit. Markets are not capable of self-regulation but require the regulatory role of the state. That the mixed ideology is the path to prosperity and glorification, such as social democracy, which was based on a new reform policy and a human-centered boom in the existing institutions. It included specific and measurable goals, such as the fair distribution of income and wealth. Thus, social democracy was unique in reaching and achieving a welfare society through the role of the state and its effective policy, by managing and providing welfare services in a better way, and that this transformation is a measure commensurate with the process of deepening and strengthening democracy. The study presented the most important recommendations to reach to a welfare society, then, the corrective interventional role of the state must be supported along with the work of the market and the adoption of the ideology of social democracy. Governments and institutions in all countries of the world should adopt new ways of thinking and actively participate in creating systems that will achieve real progress towards a more prosperous and prosperous world.

**Keywords:** *Welfare Economics; Social Welfare; Economic Balance; Social Democracy.*

---

<sup>1</sup> How to cite the article: Mohammed M.K.A. (April 2023); Welfare Economics Among the Theoretical Propositions of Economic Schools, *International Journal of Transformations in Business Management*, Vol 13, Issue 2, 1-23, DOI: <http://doi.org/10.37648/ijtbm.v13i02.001>

## المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التحليل الفكري والنظري لمفهوم اقتصاديات الرفاه والوقوف على الآراء النظرية والتحليلية والمعايير التي استندت إليها المدارس الاقتصادية وأيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية ومنظري الرفاه في شأن ما يكون الرفاه وكيفية تحقيقه . أما بالنسبة لأهمية الدراسة هو الوقوف على هذه الأطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية وسياساتها لتحقيق اقتصاد الرفاه ومعرفة المعايير التي توفر القدرة على قياس ما اذا كانت المقترحات الاقتصادية والطروحات التي وضعت عملت على تحسين رفاهية المجتمع , أما مشكلة الدراسة اختلاف الطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية في رؤيتها للوصول إلى اقتصاد الرفاه وتحقيق الرفاه الاجتماعي , وليس الاختلاف وصفه إنما تضمن طرائق مختلفة في رؤية السلوك البشري وفهمه, وأهم نتائج الدراسة تركيز معظم اقتصادي الرفاه المعاصرين على ان الأسواق الفعالة لا تحقق بالضرورة أعظم منفعة اجتماعية. , فإن الأسواق ليست قادرة على التنظيم الذاتي ولكنها تتطلب الدور التنظيمي للدولة. وان الأيديولوجية المختلطة هي سبيل الوصول للرفاه وتعظيم كالتنظيمية الديمقراطية الاجتماعية التي قامت على سياسة إصلاح جديدة وطفرة متمحورة حول الإنسان في المؤسسات القائمة. وتضمنت أهدافاً محددة وقابلة للقياس , مثل التوزيع العادل للدخل والثروة .وبذلك تفردت الديمقراطية الاجتماعية بالوصول وتحقيق مجتمع الرفاهية من خلال دور الدولة وسياساتها الفاعلة , بإدارة وتقديم خدمات الرفاهية بشكل افضل, وان هذا التحول هو إجراء يتناسب مع عملية تعميق الديمقراطية وتعزيزها وتقدمت الدراسة بأهم التوصيات للوصول إلى مجتمع الرفاه اذا لابد من الدور التصحيحي التدخل للبلد إلى جانب عمل السوق واتباع أيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية. كما ينبغي على الحكومات والمؤسسات في جميع دول العالم ان تبني طرق جديدة في التفكير والمشاركة بفاعلية في ابتكار أنظمة من شأنها تحقيق تقدم حقيقي نحو عالم أكثر رفاه وازدهار

الكلمات المفتاحية, اقتصاد الرفاه, الرفاه الاجتماعي , التوازن الاقتصادي, الديمقراطية الاجتماعية.

**المقدمة:** لاقتصاديات الرفاه أهمية تسعى إلى تحقيقه دول العالم في الوقت الحالي للوصول إلى نتائج اجتماعية واقتصادية مفيدة للمجتمع وبالتالي الوصول إلى تعظيم الرفاه وخلق دول الرفاه , لان المجتمع الديمقراطي الحديث وضع الإنسان في المركز ويعتبر كرامته قيمة عليا , يشمل في طياته حق كل أنسان في العيش الرغيد في ظل ظروف حياه معقوله ولأثقة , لذا يسعى الجميع في الوصول وتحقيق الرفاه أي ان يعيش الفرد برفاه ولا يقتصر الرفاه على الطريقة التي نعيشها فحسب بل يعني بالطريقة التي نظن ان الآخرين يجب ان يعيشوا فيها , وهذا يمكن تقويمه وفقاً لمعايير الحياه اليومية وسيرها وعلى نحو أكثر

تجديداً على مدى تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص . لذا اختلفت السياسيات وتنوعت الطروحات والآراء في تحقيق اقتصاد الرفاه، فالاختلاف المنهجي وفر فرصة لمقارنة النظريات الاقتصادية المختلفة للرفاهية وطروحاتهم في التخصيص الفعال للموارد وتقييم السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية.

#### هدف البحث: هدفت الدراسة إلى

- الوقوف على مسار الأطروحات النظرية لآراء المفكرين والمدارس الاقتصادية حول اقتصاد الرفاه
- الإسهام في بناء أشكال وتاريخي للتصورات والأفكار التي رافقت اقتصاديات الرفاه والأسس النظرية المرتبطة بطروحات المفكرين الاقتصاديين
- يساعد على اجترار تحليلات وتفسيرات عن أهمية اقتصاد الرفاه ودوره في تحقيق الرفاه الاجتماعي مما يغني ويعمق التصورات ويطور أدوات الفهم والتفسير والتحليل.
- الوقوف على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية الذي اسهم في الوصول إلى اقتصاديات الرفاه وتعظيم الرفاه وصولاً إلى دول الرفاه وتحقيق دول الرفاه

**أهمية البحث :** تقديم مساهمة في هذا الموضوع للوقوف على السياسات الاقتصادية ومعرفة المعايير التي توفر القدرة على قياس ما اذا كانت المقترحات الاقتصادية والطروحات التي وضعت عملت على تحسين رفاهية المجتمع. إضافة إلى توضيح الفرق في السياسات المتبعة من قبل مدارس الفكر الاقتصادي وأيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية في الوصول إلى الرفاه وتعظيمه وتحقيق مجتمع الرفاه

**مشكلة البحث :** اختلاف المدارس الاقتصادية في رؤيتها للوصول إلى اقتصاد الرفاه وتحقيق الرفاه الاجتماعي , وليس الاختلاف وصفي إنما تضمن طرائق مختلفة في رؤية السلوك البشري وفهمه , منهم من يسعى إلى لتطبيق اقتصاد السوق باعتبار المنافسة الطريق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية , ومنهم من يؤكد على دور الدولة لتحقيق تكافؤ الفرص والعدل باعتبار ان الأسواق لا تحقق تعظيم الرفاه ولا تصل للرفاه الاجتماعي.

**فرضية البحث:** يعتمد البحث على فرضية أساسية هي :-

- ان اقتصاد الرفاه مطلب أساسي تسعى كل الأنظمة الاقتصادية لتحقيقه.
- يختلف تحقيق اقتصاد الرفاه باختلاف السياسات الاقتصادية التي تختلف باختلاف فلسفة وفكر النظام الاقتصادي القائم.
- أيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية هي الطريق الصحيح لتحقيق وتعظيم الرفاهية

**منهجية البحث :** استخدام المنهج الوصفي , من خلال وصف ظروف طروحات كل مدرسة من المدارس الاقتصادية وأراءها و سياساتها الاقتصادية المتبعة للوصول إلى اقتصاد الرفاه.

**هيكلية البحث:** انقسم البحث إلى ثلاث مطالب اذا تناول المطلب الأول ماهية اقتصاد الرفاه , وتناول المطلب الثاني الطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية في اقتصاد الرفاه في حين اختص المبحث الثالث بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية وسياساتها.

## المطلب الأول: ماهية اقتصاد الرفاه

### 1- مفهوم اقتصاد الرفاه:

هو احد فروع الاقتصاد الذي يحلل تأثير تخصيص الموارد والسياسات والإجراءات الاقتصادية على رفاه الناس, يتعلق هذا بشكل مباشر بدراسة الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل، وكذلك كيفية تأثير هذين العاملين على الرفاه العام للأشخاص في الاقتصاد. لذا يعد التخصيص الفعال للموارد وتوزيع المخرجات الاقتصادية هي مفاهيم حيوية في هذا المجال. كما اعتبر اقتصاد الرفاهية جزء من الاقتصاد المعياري المسؤول عن توجيه النظام الاقتصادي نحو الرفاهية الاجتماعية, أي انه العلم الذي يدرس الطريقة المثلى لتنظيم الاقتصاد من اجل اختيار النظام الاقتصادي الأكثر تعزيزاً للتنمية البشرية (cropsey,1995,118). كما يهتم بدراسة النظم المتعلقة بتوزيع الموارد بما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية, وتستدعي هذه السياسات التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة, وعدالة التوزيع عن طريق الضرائب مما يزيد من الإنتاج ومن إشباع الحاجات (O'Connell, 1982,9), أي انه يركز بشأن الوصول إلى الموارد للوصول إلى تعظيم الرفاه وتحقيق الرفاه الاجتماعي الذي يعرف انه رضاء الجميع لكن بوجه الخصوص قطاعات السكان الأفقر حالياً (دالي, 2015 , 25).

### 2- أهمية اقتصاد الرفاه

انه يدل على أهمية الاستخدام الأمثل للموارد النادرة لتلبية الاحتياجات البشرية. و يفضل رعاية هيكل السوق الذي يغذي كحد أقصى فائض المستهلك وفائض المنتج , اذا يتناول توزيع السوق وتأثيرها على جميع طبقات المجتمع. ألا انه يدرك بأن النتائج التوزيعية لعمليات السوق لا تكون متوافقة مع قواعد العدالة التي يتبناها المجتمع نفسه , لذا يسعى إلى معالجة المشكلات المتنوعة وحلها من خلال التخصيص الأمثل , اذ انه يلقي نظرة ثاقبة على المالية العامة لغرض تحليل التكاليف والفوائد , وتأثير السياسات الحكومية, إضافة إلى تحديد أولويات السياسات والأدوات لتوجيه النظام للحفاظ على التوازن, عن طريق سياسات قادرة على تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية للمجتمع. أي إنه يدل على أهمية تدخل الحكومة وقوى السوق غير المرئية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد (Besley,2002,3)

### 3- أهداف اقتصاد الرفاه

يسعى هذا النوع من الاقتصاد إلى تعظيم الموارد , وتحقيق التوازن الاقتصادي العام الذي يعني عدم وجود اختلال بين حجم الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع وبين حجم الاحتياجات الفعلية لا أفراد هذا المجتمع بهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية التي ينتج عنها تحسين لرفاهية المجتمع عند حصولهم على العيش الكريم , وتقليل التفاوت بين الطبقات وفئات المجتمع , ويكون ذلك من خلال الاتي: (بله, 2019, 592).

أ- إعادة توزيع الدخل وبلوغه درجة معينة من العدالة الاجتماعية ويكون ذلك من خلال دور الدولة في فرض الضرائب وتوزيعها من الأغنياء إلى الفقراء , ومن خلال التوزيع وفقاً لدورة حياة الإنسان من مخصصات أطفال, ومخصصات عجز, وتوزيع من خلال المخاطر التي يتعرض له الفرد من حوادث عمل وضمان صحي .

ب- تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية , مع تعظيم الإنتاج بموارد محدودة معينة

ت- تحسين توزيع السلع والخدمات المنتجة لغرض الوصول للمنفعة الكلية في المجتمع

ث- التركيز على قانون الندرة لتلبية الاحتياجات غير المحدودة للمجتمع . ولغرض تحقيق هذه الأهداف لابد من سلسلة من الخطوات الضرورية إضافة إلى وضع المعايير التي تقوم على أدوات اقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي المطلوب الذي يصل بالمجتمع إلى الرفاهية الاجتماعية ومن بين هذه الخطوات والمعايير الاتي

- الدور التدخلية للدولة بما يعزز العمالة الكاملة, وتوفير السلع والخدمات الاجتماعية للمجتمع
- دور الدولة ومسئوليتها في الحفاظ على الحد الأدنى من الظروف المعيشية,
- إعادة توزيع ثروة البلاد ودخلها لتحقيق مجتمع أكثر مساواة

### 4- نظريات اقتصاد الرفاه:

ان أساس وماهية نظريات الرفاه بدأت من تطبيق نظرية المنفعة في الاقتصاد الجزئي, أي ان يسعى الأفراد إلى تعظيم منفعتهم من خلال أفعالهم وخياراتهم الاستهلاكية، وتفاعلات المشتريين والبائعين من خلال قوانين العرض والطلب في الأسواق التنافسية مما ينتج عنها فائض لكل من المستهلك والمنتج. وشكلت المقارنة الاقتصادية الجزئية لفائض المستهلك والمنتج في الأسواق في ظل هياكل وظروف السوق المختلفة نسخة أساسية من اقتصاديات الرفاهية. التي جاءت لغرض الوقوف على ماهية وطبيعة هياكل السوق وترتيبات الموارد الاقتصادية عبر الأفراد والعمليات الإنتاجية التي ستزيد من إجمالي المنفعة الإجمالية التي يتلقاها جميع الأفراد أو ستزيد من إجمالي فائض المستهلك والمنتج في جميع الأسواق. وبذلك سعى اقتصاد الرفاه لمعرفة الحالة

الاقتصادية التي ستخلق أعلى مستوى شامل من الرضا الاجتماعي بين ( Chipman, John )

(S,1987,550) وارتبط اقتصاد الرفاه بنظريتين رئيسيتين هما

- أ- الأولى هو أن الأسواق التنافسية تسفر عن نتائج باريتو الفعالة التي سوف نتطرق لها لاحقاً  
ب- والثانية هو أنه يمكن تعظيم الرفاهية الاجتماعية عند توازن بمستوى مناسب من إعادة التوزيع.

## المطلب الثاني : الطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية في اقتصاد الرفاه

أولاً: المدرسة الكلاسيكية واقتصاد الرفاه

أبرز منظرين اقتصاد الرفاه في المدرسة الكلاسيكية كانت على يد كل من آدم سميث الذي كانت أساس أفكاره النظرية هو دور المصلحة الخاصة و الدافع الشخصي لضمان الصالح العام , وجيرمي بنتام وجون ستيوارت مل التي ربطت وجهات نظرهم بالنعمية والتي ترى ان رفاه الفرد يزداد اذا ما افسح له المجال في الارتقاء إلى مستوى اعلى في سلم التراتيب الخاصة المتعلقة بخياراته المعيشية .

### 1-:- آدم سميث (1723-1790) Adam smith

لعب آدم سميث دوراً هاماً في تحقيق اقتصاد الرفاه , حيث اعتبر الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضاً في ارتقاء المصلحة المجتمعية ككل فعندما يزيد العائد الشخصي لفرد ما فإنه يساهم في زيادة العائد الإجمالي للمجتمع , و بالتالي يستفاد الاقتصاد بأقصى كيفية ممكنة و تتحقق المنفعة العامة ( حنان, 2007, 30), وافترض سميث ان التوزيع بواسطة يد السوق الخفية يخلق محفزات اكثر مما يخلقه أي شكل من أشكال التخطيط المركزي وارتأى سميث بثلاث منابع للوصول إلى الرخاء الاقتصادي العام الذي يحقق رفاهية المجتمع وهي ( Aronsson,2007,7 )

- الطموح نحو المنفعة الذاتية والملكية (فالمصلحة الذاتية في نظر آدم سميث هي القوة المحركة التي تدفع الأفراد للعمل الذي يحقق لهم الربح الذي يسعون وراءه)
- تجزئة العمل والتخصص (الذان يحفزان القوى الإنتاجية في العمل ويحسنها )
- تجارة ومنافسة حرتان(التجارة وسيلة لزيادة الثروة بشكل عام والمنافسة تؤدي دورها في توفير السلع التي يحتاج إليها المجتمع بالكميات التي يرغب فيها و بالأسعار التي على استعداد دفعه وكلاهما يرفعان من الإنتاجية) وهذه المنابع تكون مصدر للثروة وزيادته لجميع الأطراف المتعاملة وليس وسيلة للكسب على حساب الغير .

ولكي تسهل الدولة هذه الآلية لابد ان تدع للسوق اكبر حيز من الحرية . وربط سميث التدخل الحكومي بفقدان رفاهية الأفراد , أو على الأقل تقليل مستويات نشاطهم الاقتصادي من خلال تحويل جزء من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى عادة ما تكون غير مستحقة ( خطاب , 1998, 2) . ومن هنا استنبط ما يسمى بمبدأ— (دعة يعمل دعه يمر) أي حصر مهام الدولة بوظائف محددة

لان ما لدى الأمة من عناصر انتاج سيوجه بشكل آلي و حتمي نحو تحقيق الغايات و الأهداف التي يمنحها الناس القيمة الاسمي (بالتر, 2014, 23). و اعتبر الرفاه هو زيادة الثروة أو خلقها أما مصدرها فهو عوامل خلق ذلك القدر من الناتج الذي يتحقق بموجبه الرفاه ، ولا بد من عوامل مستديمة لخلقها (البطراوي , 2017 , 122), و اعتبر عجلة التطور الذي يسوق المجتمع للرفاه هو تراكم راس المال مع التفوق النسبي لهذا التراكم على النمو الديموغرافي الذي يؤدي إلى الارتفاع في مستوى كل من الأجور والأرباح في نفس الوقت (البيلاوي , 1995 , 53)

## 2- جيرمي بنتام: 1748-1832 (Bentham):

ينظم بنتام إلى سمث حول إشكالية التناغم الطبيعي بين المصلحة الشخصية والعامية و منها كلما زادت المنفعة زادت السعادة ، أي ان الرفاه يتحدد بواسطة دالة المنفعة العامة المتزايدة ، و يؤكد على ان الثروة تحتل مكان الصدارة لأنها تهيب للإنسان أسباب اللذات الأخرى (الطويل, 1953, 126). أما للوصول إلى مستوى عال من الرفاهية اعتقد بنتام ان هناك عاملين في غاية الأهمية ,هي الدولة المستتيرة و المواطنة أولاً , اذ انه عندما يتحرر المواطن مع مزيد من الإصلاحات الديمقراطية فانه سيكون عقلاً في اتخاذ خيارات رشيدة , والعامل الأخر هو التحسين التدريجي في مستوى التعليم يعزز رفاهية المجتمع (كاظم, 2018, 32), و حدد بنتام للدولة مهام هي حماية الآخرين الذين لا تتوفر لهم الوسائل اللازمة لإعالة انفسهم من خلال العمل إضافة إلى تقديم الدعم الكافي للحد من عدم المساواة الطبيعية في حالة الفقر المدقع ،

(Tusseu, 2014, 3). و بذلك اعلن بأن حدود تأثير الدولة يكمن بتحقيق الطمأنينة والمساواة وتحقيق أعظم سعادة لأكبر عدد ممكن من مواطنيها, أي أنها دعوة للحكومات لتحقيق أقصى قدر من مجموع أو متوسط صافي السعادة أو الرفاهية لرعاياها (Hart, 2007, 829). و اعتبر ان التفاوت في الثروة يقابله تفاوت في أسباب السعادة والرفاه لكن فائض السعادة عند الفرد لا يتساوى مع فائضة من الغنى, وتفاوت ملكية المواطنين لا يؤدي إلى زيادة كمية السعادة عند المجتمع , وبذلك يتطلع بنتام إلى السعادة القصوى عن طريق توزيع الثروة بالتساوي وهو شرط ضروري لتحقيق غاية الرفاه لكن لا يمكن تحقيقه لا نها تجر إلى أخطار سياسية جسيمة (الطويل, 1953, 127)

## 3- : جون ستيوارت مل 1806-1873 (John stuartmill)

هيمن على اقتصاد الرفاه لدى الكلاسيك مقاربه واحده هي النفعية ,التي برز لها بصورتها الحديثة جيرمي بنتام و حمل لواءها علماء اقتصاد منهم جون ستيوارت مل حيث احل للسعادة مكانة فريدة في الأهمية في تقييم صلاح الحال و عملت بالتالي كأساس للتقييم الاجتماعي وتوجيه السياسة العامة وقد ظلت النفعية مدة طويلة جدا اسبه بنظرية رسمية في اقتصاد الرفاه (سن, 2010 , 390) و قد نظر ستيوارت إلى الفرد من خلال المجتمع و بهذا كان إخضاع المنفعة الفردية للمنفعة العامة على عكس ما جاء به بنتام الذي نظر

إلى المجموع من خلال مطالب الفرد ، وبهذا عكس ستوارت ما جاء به بنتام اذا أوجب على الفرد ان يسعى لتحقيق منفعة المجموع و بنفس الروح التي يسعى بها لتحقيق منفعته الشخصية ، فاحترام مصلحة المجموع حتى رفعها فوق مصلحة الأفراد واعتبر قيمة التضحية ليست في ذاتها وانما هي وسيلة لتحقيق سعادة الآخرين (توفيق الطويل ، 1953 ، 153) واعتبر ان المحرك الرئيسي للبشرية هو سعي الفرد لتحقيق السعادة و الحصول على كل ما يحتاجه من سلع و خدمات و أشياء أخرى من شأنها ان تحقق له اقصى المنافع على ان يتلاشى كل ما يعترضه من معوقات حكومية أو اجتماعية ورفع شعار اكبر سعادة ممكنة لا كبر عدد ممكن وان تعظيم السعادة يتم بواسطة استغلال العوامل المؤثرة التي تساعد في تحقيق اقصى المكاسب باقل التكاليف الممكنة و ينبغي ان ينظر الأثر الكلي لأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي على مستوى الأفراد و المجتمع فكما كان عدد ما ينتفعون من ذلك النشاط اكبر نجح المجتمع في الوصول إلى السعادة بنسبه اكبر (الموسوي، 2016، 71-72) وان غاية الحكومة تنمية السعادة الإنسانية وان تحقق السعادة القصوى لمواطنيها من خلال تكافؤ الفرص وان تضمن لكل فرد اكبر قدر ممكن من نتائج عملة (توفيق الطويل ، 1953 ، 153) ، وحذر ستوارت من مغبة التدخل الحكومي في الية السوق إلى انه في نفس الوقت اكد على دور الدولة المؤثر في الحد من تفاوت الدخل وشخص ذلك بثلاث سياسات للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي، تمثلت هذه السياسات أولاً بضريبة الدخل المقدره بشكل عادل. و ضريبة الميراث. وسياسة لتقييد الاستهلاك (الموسوي، 2016، 72) و هنا ظهر مفهوم دولة الرفاهية التي يمكن للحكومة عن طريقها تخطي السوق لتؤمن المواطنين من أية احتمالات فجائية قد تحدث و توفر الحد الأدنى من مستويات المعيشة لا فراد المجتمع (مل، 2015، 116)

#### 4- : نظرة تقويمية لاقتصاد الرفاهية عند الكلاسيك

استخدم الاقتصاديون الكلاسيكيون المنهجيات الديناميكية والمعيارية، اذ تأثرت النظريات الكلاسيكية بفكرة "اليد الخفية" وان الرفاهية الاجتماعية يمكن أن تتوسع في النقطة التي يتم فيها التمتع بأعلى مستوى من السعادة لا كبر عدد ممكن من الناس، كانت أفكار الكلاسيكيين عبارة عن مزيج من الجوانب النوعية والكمية ، والتي يصعب قياس البعض منها . اذا رأت هذه المدرسة ان التوسع المتسارع في الثروة واتباع الرغبات أموراً أساسية للرفاهية الإنسانية ، ويرى ان المبادرة الفردية في غياب دور هام للحكومة والمنظومة القيمة الاجتماعية يؤدي تلقائياً و دون قصد منه إلى تحقيق الصالح العام (العوران، 2014، 30) أي ان الأساس النظري للرفاه نشأ على أساس الفلسفة الفردية و كذلك الفلسفة النفعية حيث ترى الفلسفة الفردية ان الفرد هو مصدر الأحكام بينما الفلسفة النفعية ترى الفرد كائناً ضالته اللذة ، يسعى إلى تحقيق اقصى قدر ممكن من اللذة وادنى قدر ممكن من الألم. فالنهج الكلاسيكي ارتكز في تحليله على الفصل بين الناحيتين المادية و الروحية أي أنها تجاهلت الناحية الروحية أو الأخلاقية في التحليل مما انعكس ذلك على أدوات التحليل للرفاهية (منتصر، 2003، 20) أي انه نظام مادي خالص اخذ فيه الإنسان منفصلاً عن مبادئه



محدود بالجانب النفسي من حياته المادية فالجو الاجتماعي انفصل عن كل علاقة خارجية عن حدود المادة و المنفعة و من جراء هذا أعلنت المصلحة الشخصية كهدف اعلى و الحريات جميعا كوسيلة لتحقيق تلك المصلحة (الصدر , 2004, 18) أي ان ما جاءت به الرأسمالية فكرياً و نظرياً هو توظيف مفهوم الإنسان الاقتصادي و علميا على خلق النزعة الاستهلاكية و من ثم المجتمع الاستهلاكي (اولريش, 2010, 17) فقد كان التيار الفردي بارزا في النهج الرأسمالي و هو يشكل فكرة ( الرفاه العام أو الاجتماعي ) باعتبار ان الأشخاص وحدهم قادرون على ممارسة الرفاه لذلك يعامل الرفاه و عدالة التوزيع على انهما منفصلان تماما (Barry, 1990,18). لذلك ترى ان الفقراء هم مسؤولين عن مساعدة الفقراء ألا من باب العطف و الإحساس أي ان منهجهم في الرفاهية مبني على أساس مساعدة الفقراء دون ان يمس ذلك إشباع الأغنياء أي انحصرت طرق علاجهم للفقير في محاولات لا تمس الفقر من جذوره (منتصر, 2003, 21).

### ثانياً: المدرسة النيوكلاسيك (الحديون) واقتصاد الرفاه

ان الاقتصاديين من المدرسة الحديثة قاموا بالتحليل الشامل لموضوع الرفاه, حيث أوجد ليون والراس مفهوم المنفعة الحديثة, أما الفريد مارشال وضع العلاقة ما بين الرفاهية والثروة , بينما فيلبيدوا باريتو و أرثر بيجو حللوا الرفاهية من حيث تخصيص المواد وكفاءتها بشكل افضل . حيث أسس منظورا المدرسة الحديثة مفهوم المنفعة الحديثة أي ان أقصى منفعة أو انتاج في ظل محدودية عوامل الإنتاج يتحقق عنه تعادل القيم الحديثة (المصري, 2012, 16)

### 1- ليون والراس ( 1834 - 1910 ) Leon Walers

يعد والراس الممثل الرئيسي لهذه المدرسة , وتكمن أهميته في تحديده للتوازن الاقتصادي العام الذي ينتج عنه اليأ الحد الأقصى من الرفاهية اذ انه يرى ان النشاط الاقتصادي يشكل نوعا من الألية المؤلفة من عوامل الإنتاج التي تتفاعل فيما بينها وتشكل الأثمان المتوفرة في السوق لتكن مصادر لمداخل عوامل الإنتاج. أي ان التوازن يتحقق وفقا لمناورة والراس في ظل المنافسة التامة , من ان المستهلكين يعظمون منفعتهم الكلية والمنتجين يقللون إلى أقصى حد تكاليف الإنتاج للحصول على الربح , ومالكي الموارد يبيعون خدماتهم ويتم الوصول إلى الأسعار التي تؤدي إلى التوازن بالتجربة والخطأ(الخاقاني, 2017). ومن خلال المبدأين أعلاه يضمن تحقيق العدالة والمساواة للأفراد أي تكافؤ الفرص , فحسب والراس ستمثل هذه النظرية حلا للمشكلة الاجتماعية فيصبح التفاوت بين الأفراد عادلا لانه نتيجة لخياراتهم , وأيضا لانه من خلال التوزيع الأولي للثروة وتكافؤ الفرص ستختفي الأسباب الهيكلية لسوء المستوى المعيشي لكنه لن يتحسن بشكل كافي, لان العدالة تساهم في حل المشاكل الاجتماعية وتترك المشاكل الفردية التي لا يمكن تجاوزها كالشيخوخة والمرض والحوادث , لهذا يضع مبدأ ثاني لتنظيم العلاقات الإنسانية وهو التأمين , ويقر والراس انه سيكون هناك دائما مرضى ومعاقين وهؤلاء فقط من يعتبرهم فقراء , لهذا لم يبقى سوى مبدأ ثالث لتنظيم المجتمع وهو الإحسان , وهو السبيل الأخير لمحاربة

هذه الأوضاع (بوشوشة, 2016, 15) . وبذلك يرى والراس ان تدخل الدولة لا يتعارض مع المنافسة بل هو مكمل لها , أي لابد من تدخل الدولة كي تحمي المنافسة الفردية من هجمة الاحتكار, مما يجعله لا يحيد عن مبادئ الكلاسيك وكذلك فانه يرى ان تتدخل الدولة في تكفل التعليم وتكوين العمال وتحديد الأجور للوصول إلى مجتمع الرفاه (G Medema,2013,198) . واعتبر المنافسة الحرة "آلية ذاتية التنظيم لإنتاج الثروة الاجتماعية". ووضح تدخل الدولة في حال نجاح أو فشل المنافسة الحرة , فعندما لا تنجح المنافسة الحرة , تتدخل الدولة لتحل محلها. وعندما تكون المنافسة الحرة ممكنة , تتدخل الدولة لتنظيمها ولتأمين شروط وظروف عملها , مكن والراس اقتصاد الرفاه من خلال دور الدولة في تمكين النقابات وتشريعات العمل, في حين ان المنافسة الحرة لابد ان تصاحب التجارة الحرة (Jean,2022,47)

## 2 - ألفريد مارشال ( 1842 - 1924 ) Alfred Marshal

وتكميلا لا عمال الحدين برز كل من مارشال وباريتو وبيجو من مفكري اقتصاديات الرفاهية , حيث ربط مارشال الاقتصاد بالرفاه. أي انه يرى بان الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية , (عبد ربه, 2013, 10) كما أكد على دراسة رفاهية الفرد المادية التي يحصل عليها من دخله , وحدد مارشال الجانب المادي وتأثيره في تحقيق الرفاه نتيجة لتعديل التوزيع الاجتماعي, أي ان نفس المبلغ من المال يعطي سعادة اعظم للفقر مما يعطيه للغني مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الكلية بسبب تعديل التوزيع الاجتماعي لصالح الفقراء وصولا لنقطة تساوي المنافع الحدية لجميع المواطنين , وينبثق الدفاع عن سياسات إعادة التوزيع الاقتصادي من مبدأ المنفعة, ذلك أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو تعظيم الرفاهية الجماعية(عبد الهادي, 2013, )

## 3- فيلفيدو باريتو ( 1848 - 1923 ) Vilfred0 Pareto

جاءت انطلاقة أخرى لمسألة اقتصاد الرفاه عندما اقترح باريتو معيارا للرفاهية ينص على ان أي مركز أو سياسة أو نشاط جديد يمثل مستوى مرتفع من الرفاهية مقارنة بمركز أو سياسية أو نشاط سابق اذا كان سيحقق لصاحبه أو للمستفيد منه ظروفًا افضل , ولكن بشرط ان لا يوجد شخص اخر يلحقه الضرر من المركز الجديد (Laponce,2009,182) , أي انه الوضع الذي يتحقق فيه اقصى مستوى معيشي لجميع افراد المجتمع دون استثناء , بحيث ان حصل أي تغير في هذا المستوى الأمثل أدى إلى حدوث زيادة في المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية , وانخفاض للبعض الأخر ومن ثم فإن أي اختلاف يحدث عن المستوى الأمثل للإشباع سيؤدي إلى عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع(عودة,2004, 8) . أي ان السياسة الاقتصادية تكون مرغوبا فيها عندما تجعل فردا أو أفرادا في وضع افضل من ذي قبل دون ان تجعل أحدا في وضع أسوأ , أي ان القاعدة النظرية الثالثة لتحليل معايير الرفاه تعتمد على تحقيق عدد من الشروط الحدية المطلوبة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل

السلعي وذلك في اقتصاد يعمل في شروط الكفاية التامة والفعالية التنافسية الكاملة للوصول إلى الحد الأعلى الممكن من الرفاه لجميع افراد المجتمع , وان الوضع الأمثل الذي يبلغه الاقتصاد ككل يعتمد على التوزيع الأولي للموارد الإنتاجية من جهة وعلى التوزيع النهائي للدخل بين الأفراد من جهة أخرى , اذ ان هناك وضع امثل يترافق مع كل توزيع للموارد , ولكن الأوضاع المثلى تتعدد تبعاً للطريقة التي يتم بها توزيع الدخل بين الأفراد كأن تطبق الدولة سياسة اقتصادية لتغيير التوزيع النهائي للدخل بين الأفراد (الخاقاني, 2017) . والمقصود في كل هذه المعايير الحدية وتحقيقها هو وضع كل موطني المجتمع على اختلاف مهنتهم ومواقعهم في شروط متكافئة من حيث الاستفادة من فعالية الاقتصاد الوطني , وعملية التحليل تتطلب تحقق ظروف المنافسة التامة في جانبي الإنتاج والاستهلاك , أي سيادة المنافسة في جميع أسواق السلع الخاصة, ليجتبه المجتمع تلقائياً لتحقيق التخصيص الأمثل لموارد الإنتاج على الاستخدامات المختلفة وكيفية توزيع السلع بين مستخدميها بطريقة مثلى (دحمان, 2001, 173) . واستناداً لذلك يبرز هنا دور الدولة في تحقيق الرفاهية وفق معيار الكفاءة. ولذلك قد تقوم الدولة بعملية المقايضة بين الكفاءة والعدالة , فالكفاءة متمثلة بزيادة رفاهية الفرد دون الأضرار بالآخر, وتتمثل العدالة بتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة , فاذا اختارت العدالة تنازلت عن الكفاءة أو العكس. ولغرض تحقيق افضل مستوى لرفاه المواطنين في حدود الموارد والإمكانات التكنولوجية المتاحة لدى الدولة لابد من الجمع بين المعيارين وهذا يعتمد على مدى نجاح الدولة في ذلك لانه نادراً ما تتجح الدول في ذلك. ومن ذلك كله نستخلص ان المنفعة لدى باريتو غير قابلة للقياس , ومن ثم يمكن ان تستبدل بها المنفعة الترتيبية , فالمستهلك لا يمكنه قياس منفعته من السلع لكنه يمكنه ترتيب أولوياته(المصري, 2012, 19) . وتتحقق الرفاهية أو المنفعة المثلى عندما يُسمح للسوق بالوصول إلى سعر التوازن لسلعة أو خدمة معينة، وفي هذه المرحلة يتم تعظيم فوائض المستهلك والمنتج.

#### 4- هيكس وكالدور

قدما الاثنان معياراً لتعظيم الرفاه من خلال ما يطلق عليه مبدأ التعويض وطبقاً لهذا المبدأ فإن أي حالة أو مركز اقتصادي سيكون أكثر فاعلية من مركز آخر , إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضررين منه، لغرض تجنب انخفاض مستوى الرفاهية. وعليه فإن مبدأ التعويض يضيف شرطاً جديداً لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية التعويض؛ للمحافظة على المواقف والميزات المكتسبة، كما أنه أقل تقييداً من معيار باريتو , حيث أنه لم يستبعد إمكانية وجود أفراد يتضررون من المراكز الجديدة التي احتلها (شيحة , 1983, 102).

#### 5 - آرثر سيسيل بيجو ( 1877 – 1959 ) Arthur Cecil Pigou

وتكميلاً لا عمال الحدين تبقى المنفعة مفهوماً أساسياً , وللتمكن من مقارنة مستويات المنفعة على أساس مشترك يقترح بيجو تقييم هذه المنفعة نقداً , اذ يرى انه يمكن قياس الإشباع في السوق من خلال المبلغ

المالي الذي يكون الفرد على استعداد لدفعه من أجل الحصول على سلعة ما ومنه الحصول على الرفاهية الاقتصادية , وبذلك عرف الاقتصاد على انه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية باعتبارها ذلك الجزء من الرفاهية العامة والذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود(البطراوي, 2017, 6) , ويرى بيجو ان تدخل الدولة لا بد منه اذا كانت نقائص السوق تؤدي إلى اختلاف المنفعة الاجتماعية عن المنافع , إذ أنه تمكن من توفير الأرضية النظرية اللازمة لتبرير تدخل الدولة في فرض الضرائب التصاعدية, في سبيل تعظيم الرفاه على المستوى الكلي. فهو يرى أنه ما دام الإنتاج الكلي لا ينخفض بسبب هذا الأجراء (أي إجراء إعادة توزيع الدخل), فإن الرفاهة الاقتصادية تتعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة من الأغنياء إلى الفقراء , وذلك لان المنفعة الحدية للنقود تنخفض بزيادة الكمية وعلى ذلك فان الأسرة الفقيرة تحصل على استمتاع اكبر مما تحصل عليه الأسرة الغنية نتيجة لحدوث زيادة في الدخل وماتوره هذه الزيادة من سلع (جالبرت, 2000, 229) وما افترضه بيجو ان زيادة الرفاهية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الرفاهية العامة , فأن فرض بيجو هذا يعلق أهمية كبيرة على الرفاهية المادية كأساس لسعادة الإنسان . ووضح في حالة حدوث البطالة يتم الحد من الأجور النقدية على الأجور الحقيقية ومن ثم انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك وبالتالي في الطلب الكلي مما يؤدي إلى إعادة استيعاب البطالة, وارتبط اسم بيجو بالدفاع عن فكرة إعادة التوازن في الأسواق التنافسية التي تواجه البطالة عن طريق خفض معدل الأجور باعتبار ثمة علاقة بين مستويات الأجور ومستويات الأسعار , وبين مستوى العمالة , وهذا ما يسمى تأثير بيجو (Caglia,2015,379) . واستند بيجو في تحليله للوصول إلى الرفاهية على ثلاث سياسات تتمثل الأولى بالتدخلية لغرض تشجيع المشروعات والقطاعات الإنتاجية ذات العائد المتزايد على حساب المشروعات والقطاعات ذات العائد المنخفض. أما السياسة الثانية فهي اجتماعية كسياسة الأجور المناسبة بدلاً من سياسة حد الكفاف. والسياسة الثالثة فهي ضريبية عادلة لتحقيق العائد الاجتماعي الأقصى , أي سياسة اقتصادية ضد التقلبات المالية والاجتماعية لتحقيق الاقتصاد. أما معيار رفاهية بيجو توقف على ثلاثة شروط تمثلت بكفاءة النظام أي التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية , وعدالة النظام والتوزيع العادل للدخول والذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجاً, والشرط الثالث . استقرار النظام من خلال تصحيح النشاط الاقتصادي بمنع التقلبات في الدخل والبطالة بمرور الزمن ( شيحة, 1993, 86).

ووضع بذلك معيارين لتعظيم الرفاهة الاقتصادية ( السامرائي,2012, 198)

أ- المعيار الأول : زيادة الدخل القومي مع ثبات النصيب النسبي للطبقة الفقيرة منه فان الرفاهية الاقتصادية للمجتمع تزداد . ولكي تكون هذه الزيادة في الدخل القومي معبرة عن حدوث زيادة في الرفاهية يتعين أن تكون ناجمة أما عن الزيادة في انتاج بعض السلع دون حدوث نقص في انتاج

سلع أخرى وذلك من خلال تشغيل موارد أو طاقات عاطلة أو نتيجة إعادة تخصيص الموارد من أنشطة أقل إنتاجية إلى أنشطة أعلى إنتاجية .

ب-المعيار الثاني : ثبات الدخل القومي , يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة وفي غير صالح الطبقات الغنية إلى زيادة الرفاهة الاقتصادية للمجتمع حي تصل الرفاهية الاقتصادية لحدّها الأقصى عند تحقيق المساواة المطلقة في الدخل

## 6 - نظرة تقويمية لفكرة الرفاهية عند النيوكلاسيك :

من خلال الطرح الذي قدمه منطري الرفاه من الدراسة الحدية لتحليلهم الاقتصادي نو الطابع الجزئي الستاتيكي برزت العديد من العناصر الرئيسية الذي يستند عليها تفسيرهم في الوصول إلى الرفاهية ومجتمع الرفاه ومن تلك العناصر .

ان الفرد يحاول تحقيق أقصى رفاه ممكن بالنسبة لحجم الدخل المتوافر لديه , وبذلك فإن النظرية الحدية لا تتناول إلا الوسائل التي بواسطتها يسعى الفرد إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه على الرغم من ندرة السلع وبالتالي فإن هذه النظرية لا تشكل إلا تحليلاً للندرة ونتائجها(بيوضون, 1994, 119) , ففي اطار تحليلهم للتوازن العام كان الحديون قد طوروا نظريتهم من كونها تقتصر على مفهوم المنفعة الحدية للاستهلاك لتشمل مفاهيم أخرى اذ انهم عند مستوى معين من الموارد وانطلاقاً من افتراضهم حالة السكون والمنافسة التامة يذهبون إلى تعظيم الرفاه العام الذي يعتمد على توافر عدد من الشروط الحدية في مجالي الإنتاج والاستهلاك ومن ثم في مجال الاقتصاد الكلي وهي الشروط التي انطلق منها باريتو في صياغة امثليته . من هنا ينطلق الحديون في دعوتهم , في اطار دولة الرفاه إلى القبول بدور الدولة الاقتصادي التصحيحي كأعادة توزيع الدخل ومعالجة حالات الفشل في السوق ما دام ذلك لا يؤدي إلى تقليل الإنتاج ولا يتضمن تهديدا لمبادئ المنافسة أو الملكية الفردية أو الحرية الاقتصادية بل من شأن ذلك ان يؤدي إلى زيادة الرفاه الكلي , ويمكن ان تكون دولة الرفاه السبيل الذي يمكن من خلاله دفع الخطر عن النظام الرأسمالي ومنعه من الانهيار(عبد, 2016, 19) . وبذلك قادت رؤية الحدين من منظور المنفعة إلى اعتبار العلاقات الاقتصادية سيكولوجية بين الأفراد والأشياء وليست اجتماعية بين الأفراد والأفراد, أما الفرص من خلق الثروة هو لا شباع الحاجات وصولاً للرفاهية, فالاقتصاد الذي لم تتحقق ثروته أو إنتاجه رفاهية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي لايزال يتسم بالأشكال بقدر انخفاض مستوى الرفاهية المتحققة ويظل حينها البحث الاقتصادي منصب حول كيفية الوصول إلى تحقق تلك الرفاهية , ومن ثم فالاقتصاد هو علم الوصول إلى ذلك الجزء من الرفاهية التي تتحقق من خلال الناتج التبادلي. (البطراوي, 2017, 6) ,ومن خلال الطروحات التي ساقها لنا المفكرين الاقتصاديين عن اقتصاد الرفاه فإن هدف معظم اقتصادي الرفاهية المعاصرين هو تطبيق مفاهيم العدالة والحقوق والمساواة على مكائد السوق. وبهذا المعنى, فإن الأسواق "الفعالة" لا تحقق بالضرورة أعظم منفعة اجتماعية. وجادلوا نظرياً, لصالح حد أدنى أعلى للأجور

, حتى لو أدى ذلك إلى تقليل فائض المنتج ,إذا كانوا يعتقدون أن الخسارة الاقتصادية التي يتكبدها أصحاب العمل ستكون أقل حدة من زيادة المنفعة التي يعاني منها العمال ذوو الأجور المنخفضة.

ثالثاً: المدرسة الاشتراكية واقتصاد الرفاه :

ركز المنهج الاشتراكي على منهج اخر ليشكل اقتصاديات الرفاهية الجديدة فأضافت شرط جديد يتعلق بموضوع توزيع المنفعة والاهتمام بجوانب المساواة والقبول بهيئات معينة من الدولة تقوم بعملية التقويم, وأجهزة التخطيط وقبول أحكامها وعدها المرأة التي تعكس وجه العدالة الاجتماعية التي يطمح له المجتمع, ومن ابرز رواد هذه المدرسة كارل ماركس.

### 1- كارل ماركس ( 1883-1818 Karl Heinrich Marx )

الذي عمل على تطوير الفكر الاشتراكي والذي عرف منهجه بالعلمية وفي المرحلة المتقدمة من الاشتراكية والتي تزداد فيها معدلات الإنتاج بما يسمح للتوزيع الذي يقوم على إشباع جميع الحاجات بحيث لا يصبح فرد افضل من اخر وتقوم على مبدأ ( من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله ) (البطراوي,2017, 80) . ولما كانت ملكية وسائل الإنتاج تمثل الرابط بين الإنتاج من جهة وتعويزات عناصر الإنتاج المشاركة في عملية الإنتاج من جهة أخرى , فأن شكل الملكية في النظام الاشتراكي يقضي باستحواذ الدولة على كامل الناتج المحلي الإجمالي , ومن ثم يتم توزيعه عبر برامج معدة من قبل التخطيط المركزي للدولة ومن خلاله يتم تحديد الأجور والمكافآت وكذلك الأسعار ضمن سقف عليا ودنيا كي يتم توزيع السلع الاشتراكية على العمال حسب حاجاتهم ووفق مناهج معدة مركزيا كما ونوعا وعند عدم الكفاية تضع الدولة حدودا للاستهلاك , ومن الطبيعي ان يؤدي الاختلاف في مؤهلات العاملين إلى تفاوت دخولهم وهو امر افره النظام الاشتراكي اقتصاديا كحافز لكنه رفضه اجتماعيا كونه مدعاة للتمايز , الأمر الذي أدى إلى تدخل الدولة من جديد لا عادة التوزيع وتقليل التفاوت (عبد,2016, 17) . وبذلك استند اقتصاد الرفاه في الفكر الاشتراكي على هيئة التخطيط المركزي , أي ان مقياس الأفضلية يثبت من قبل هذه الهيئة بينما نظام الأسعار يستعمل لتوزيع سلع الاستهلاك المنتجة واعتبر الاشتراكيون ان التخطيط هو فقط من يستطيع توزيع الدخل ليحقق اعظم رفاهية اجتماعية عبر تأسيس مساواة حقيقية وان منحنيات المنفعة الحدية للدخل ستكون ذاتها لدى كل الأفراد , وان الفروقات الموجودة في المجتمع الحالي ناتجة أساسا من الفوارق الاجتماعية بين الطبقات (محسن,2015, 10) , وركز المنهج الاشتراكي على دور الدولة القوي بوصف الدولة قوة إيجابية في المجتمعات الحديثة ذات قدرة فريدة على فعل الخير (kearns,1997,12) . كما ينظر للدولة أيضا على أنها موقع السلطة وان دورها في منح الرفاه من خلال تلبية الحاجة امر لا نزاع فيه وهذه ادنى وظيفة للدولة, فدورها يقدم رفاه اكثر شمولية من خلال إعادة التوزيع خصوصا في ما يتعلق بالموارد المادية وذلك لتصحيح أوجه عدم المساواة التي يولدها السوق , وتمتد أشكال التدخل اللازمة عبر السياسات العامة

الاقتصادية والاجتماعية (Deakin,1944,10) كما ان للدولة دورها الإيجابي , يكون للفرد دور يسهم قدر المستطاع وسيوزع الناتج على قدر الإسهام , وتوزيع الدخل بطريقة اكثر عدالة منها في الرأسمالية, وان في ظل غياب السوق يكون التخطيط المركزي هو المحاولة للأخذ في الاعتبار المنافع والتكاليف الاجتماعية وذلك بإدارة وتخصيص الموارد بكفاءة وكذلك الأخذ بمبدأ تخطيط الموازنات العينية حيث تحدد قائمة السلع والخدمات التي يجب انتاقها في فترة الخطة وتحديد المدخلات الضرورية لا نتاج وحدة واحدة والهدف هو تعظيم مستوى الإنتاج في ظل قيود المدخلات المحددة والغرض هو إيجاد التوازن لكل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية.(امين,2014, 90)

## 2- نظرة تقييمية لفكرة الرفاهية عند المدرسة الاشتراكية

هدفت الاشتراكية إلى تحقيق الرفاه عن طريق تحقيق العدالة في المجتمع وتوفير فرص العمل لا فراده من دون استغلال ويقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج, لذلك يقوم المنهج الاشتراكي في تحليله لاقتصاديات الرفاهية على انعدام النظرة الفردية في التحليل وقد اعتمد هذا المنهج على فرضين أساسيين هما تناقص المنفعة الحدية للنقود وتمائل دوال المنفعة الحدية للأفراد ومن ثم تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع , ويستلزم تساوي دخول الأفراد أي ان المنهج الماركسي للتحليل بني على فكرة تنويع الفوارق بين الطبقات, وذلك بالتأكيد على مبدأ العدالة دون مبدأ الكفاءة من خلال تساوي دخول الأفراد وعلى الرغم من ان الفرضين منطقيان إلا انهما يتعارضان مع الغريزة البشرية اذا ينعدم الحافز الفردي الذي هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي

رابعاً : المدرسة الكنزية واقتصاد الرفاه

## 1- جون مينارد كنز :

انبثقت الكلاسيكية الجديدة على يد ( جون مينارد كنز ) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والتي أفضت إلى مفهوم الرفاهية ودولة الرفاهية وتجسدت هذه المفاهيم بعد أزمة الاقتصاد الكبرى (1929 - 1932 ) حيث أصبحت هناك قناعة تميل إلى الاعتقاد بان رفاهية الفرد اهم من ان تترك لعمليات قوى السوق . واكد على ان الاقتصاد غير قادر على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة وان وجود البطالة امر غير مستغرب يعود إلى نقص الطلب الفعلي ولذلك فان علاج ذلك يكون بتدخل الدولة وزيادة الأنفاق بتحقيق نوع من العجز المنظم في الميزانية بقصد زيادة الطلب والوصول إلى مستوى العمالة الكاملة , ووضع الأساس النظري لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وظهور ما يعرف باقتصاديات الرفاهية(البلاوي, 1998, 182) . والذي بها ركز على الدعم الحكومي من خلال اعتماد الدولة على الضرائب التصاعديّة على ان تصاحبها إجراءات للتأمين الاجتماعي والخدمات العامة مما يساعد على إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الفقيرة , التي حصرها في ثلاثة اقسام تمثلت في التعويضات العائلية على أساس حجم الأسرة( التأمين الاجتماعي, وبرامج المعاشات التقاعدية, وزيادة

الأفناق الحكومي على الصحة والتعليم والسكن) (سامويلسن, 2006, 73) وبذلك جعل هذا الفكر للدولة دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مما يعرف بدولة الرفاه. وكانت الدعامتان الأساسيتان لدولة الرفاه عدم الثقة في مستوى السوق ومع الاعتماد عليه لا بد من تدخل الحكومة لتحقيق العدالة الكاملة من ناحية ومن ناحية أخرى عدم الثقة في قوة الليبرالية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي , والتأكيد على دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي , وبالتالي إصلاح الليبرالية لسياساتها الاجتماعية (10, 2001, cristina) وهنا جاءت الأفكار الكنزية لتؤذن بدخول الرأسمالية عهدا جديدا تمارس فيه الدولة دورا رياديا في التأثير على مسارات كل من الإنتاج والاستهلاك وتوجيهها نحو الاتجاهات المرغوبة.

## 2- نظرة تقييمية لفكرة الرفاهية عند كنز

لم يتطرق كنز إلا إلى جانب واحد من دولة الرفاهية وهو الجانب المتعلق بتحقيق التشغيل الكامل ولم يركز في سعيه على أهداف أخرى مثل الملكية العامة أو التوسع في دولة الرفاهية , وكان يسعى إلى تحقيق أهداف الاجتماعية الديمقراطية من دون تغيير ملكية الصناعة, فكان العلاج الرئيسي في وصفته هو المحافظة على أجمالي الطلب عند مستوى العمالة , وبوسع الحكومات تحقيق ذلك بزيادة أو تخفيض الأنفاق على أي باب من أبواب الأنفاق كالدفاع والهياكل الأساسية المادية أو التعليم أو الصحة , والرفاهية . فلم يكن كينز مهتما بمسألة الأولويات وكان يرى ان النظام الرأسمالي إنما فشل فقط في حله لمشكلة البطالة , في حين انه حل مشكلة تخصيص الموارد وتوزيع الدخل حلا مناسباً , لذا فان كينز أشار بتعديل بسيط في النظام الرأسمالي للمحافظة على التشغيل الكامل ولم يكن يعتمد بوجود الحاجة لتغيير السمات الأخرى للرأسمالية التي لا تتعارض مع تحقيق التشغيل الكامل (شابرا, 1966, 95) .

### المطلب الثالث اقتصاد الرفاه في السياسات الديمقراطية الاجتماعية

#### 1- ماهية الديمقراطية الاجتماعية :

هي أيديولوجية تدعم التدخلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز العدالة الاجتماعية داخل نظام حكم ديمقراطي ليبرالي واقتصاد مختلط. وهي شكل من أشكال الاشتراكية التي تركز على التوفيق بين رأسمالية السوق الحرة وتدخل الدولة وإحداث تغيير تدريجي وسلمي. أي تقوم على وجوب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للتعويض عن الطريقة التي تؤدي بها الرأسمالية إلى عدم المساواة في توزيع الثروة , على ان يحدث التغيير الاجتماعي من خلال عمليات تدريجية وقانونية وسلمية. ويميل الديمقراطيون الاجتماعيون إلى تفضيل المساواة في الرفاهية وتكافؤ الفرص على المساواة في النتائج. ويعني ذلك أن يتمتع كل شخص في المجتمع بمستوى معيشي أساسي, وأن يحصلوا على نفس الفرص المتاحة لبعضهم البعض ( Roderick, 2011, 165 ). وتبنت بشكل عام أولاً تنظيم



الدولة بدلاً من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ومن ثم برامج الرعاية الاجتماعية الشاملة، فأصبحت ما بين الاشتراكية وتدخل الدولة ودولة الرفاهية كطريقة لتجنب الأزمات النموذجية للرأسمالية ولتجنب أو منع البطالة الجماعية، دون إلغاء أسواق عناصر الإنتاج والملكية الخاصة والعمل المأجور ( جيدنز، 2010، 45)، إذا هي مزيج من الاشتراكية والكنزية .

اذ نشأت الديمقراطية الاجتماعية وهي تطرح نفسها كمشروع اجتماعي لتجاوز تناقضات الطروحات النظرية ، وكان فرديناند لارسال المنظر للديمقراطية الاجتماعية ركز ان الفوارق في حجم الثروات وفي الغرائز الإنسانية تؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية، لذا لا بد من تفعيل الطاقات الفردية في مجتمع تنتظم فيه الأخلاقيات المصحوبة بالدعم عن طريق تضامن المصالح والمشاركة والتبادل النفعي في عمليات التنمية (ماير، 2008، 18) ، وبذلك نشأت فكرة دولة الرفاهية من الحركات العمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر. وهم يعتقدون أن الدولة يجب أن تتدخل مباشرة داخل المجتمع من خلال توفير خدمات مجانية وشاملة مثل الصحة والتعليم ، وخاصة لتلك القطاعات الضعيفة.

2- سياسات ومقومات للديمقراطية الاجتماعية: تقوم الديمقراطية الاجتماعية في تعظيم اقتصاد الرفاهية على سياسات أساسية هي (Mavrozacharakis & Stylianos, 2018, 3)

أ- نموذج اقتصادي مختلط واستراتيجية اقتصادية كئزیه لغرض ان يكون للحكومات الدور في استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للحفاظ على النمو المطرد ، وانخفاض مستويات البطالة ، ومنع التقلبات الكبيرة في السوق.

ب- عدالة اجتماعية تقوم بأعاده توزيع الثروة

ت- التماسك الاجتماعي اللتان يسهمان بقيام دولة الرفاه (ديمقراطية ليبرالية) التي يتم تمويلها من خلال الضرائب التصاعديّة.

وتقوم الديمقراطية الاجتماعية في تحقيقها للرفاه على قيم أساسية هي ( الحرية والعدالة والتضامن) وكل واحدة منها تمثل شرطاً أساسياً متبادلاً للأخرى وتدعم الواحدة منها الأخرى وتحددها بنفس الوتيرة وان هذه القيم تسترشد بثلاث مبادئ اذا ما أرادت تحقيقها هي ( النمو الاقتصادي ، والاستدامة، والتسوية الاجتماعية) ، وعلى ان تراعي هذه المبادئ على قدر متساو من الأهمية وعلى ان تنطلق هذه المبادئ أولاً من نمو اقتصادي وبالتالي إلى تقدم مستدام متجه نحو تحقيق الرفاه العام عن طريق تحقيق التسوية الاجتماعية التي تعد مقياساً لتقييم السياسة الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية (فاوت، 2013، 61)، أما بالنسبة لمقوماتها ، هي تأمين الاستقرار والقدرة على تصريف الأعمال للدولة الرفاه التي لا تألو جهداً في حماية الحقوق الأساسية لمواطنيها بشكل فعال وذلك من خلال تقديم المعونات الاجتماعية وتأمين الاستقلالية الاجتماعية وتنفيذ قوانين العمل ويكون ذلك من خلال تأمين المتطلبات الاجتماعية للعيش الكريم مع توفير التنقيف والتعليم والرعاية الصحية والقيام بالإجراءات الوقائية في

مجال العمل، إضافة إلى تنظيم عمليات السوق الرأسمالية، كما تقوم الدولة بتوزيع موارد المواطنين السياسية بشكل متكافئ، وتتطلب الديمقراطية الاجتماعية تشاركية على نحو فاعل من الأداء في جميع الأنظمة المجتمعية الفرعية، وعلى أن يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً من خلال التدخل الشعبي النشط ليكتسب المواطنين الصلاحيات للتصرف بأسلوب مميز مما يمكنهم من القيام بدورهم كمواطنين، وعلى أن يكون مشاركة قوية لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني لغرض انتاج الأمن الاجتماعي والعمل الخيري والوصول فيما بعد للرفاه المجتمع ويولد ذلك بقياس الرخاء الاقتصادي، أي أن الصيغة المعبرة للديمقراطية الاجتماعية ( أكثر من السوق بقدر المستطاع ومن التخطيط بقدر الضرورة) وبذلك ربطت ديناميكية السوق بإصلاح اجتماعي وتجديد مجتمعي، ليتسنى بهذه الطريقة ليكون النمو الاقتصادي والرخاء في متناول فئات الشعب كافة بشكل انتظامي وذلك على أساس التفاعل الإيجابي المتبادل ما بين اقتصاد السوق والتألف الاجتماعي من ناحية أخرى، ويكون ذلك من خلال تنظيم ضبط اقتصاد السوق وتفعيل الدولة لمكانتها بتحقيق نمو اقتصادي مستقر ومعدل من مستويات التشغيل خلال تبنيتها سياسة من أربعة محاور، أولاً سياسية ملائمة للموازنة العامة والفوائد البنكية، ومن ثم سوق اجتماعي ينطوي على التنافس وحرية التعبير والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من ناحية، وعلى تسوية اجتماعية وضمان اجتماعي وضرائب تصاعدية من ناحية أخرى، وأخيراً اتساع دائرة تدخل الدولة لغرض تحريك الاقتصاد، وبذلك تمكنت الديمقراطية الاجتماعية من جمع النمو الاقتصادي وانتعاش سوق العمل مع توسيع دور الدولة الاجتماعية (فاوت، 2013، 30-31) وتحقيق دولة الرفاه، والتي استطاعت العديد من الدول بتطبيقها لسياسية الديمقراطية الاجتماعية أن تعطي سلم اقتصاد الرفاه وتعظمه ومنها الدول الإسكندنافية التي استطاعت أن تحتل خلال عدة سنوات متعاقبة درجات متقدمة جداً في تحقيقها للرفاهية وفي مؤشر التقدم الاجتماعي لأنها لم تكافح الفقر فحسب، بل اشتملت على الفئات من الطبقة المتوسطة وحمايتها وتغطيتها على نطاق واسع. مما ولد استعداد لدى المواطنين لدفع تكاليف الحفاظ على دولة الرفاهية عندما شعروا أنهم يتمتعون بخدماتهم الفعالة وعندما شاهدوا نتائج واضحة للمجتمع ككل. إذا نفذت دولة الرفاهية استراتيجية تركز على تعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة، وخفض التكاليف الإدارية، وتكلفة الشراء، وتكلفة الفساد، والتكلفة الناتجة عن توحيد النقابات العمالية ومجموعات المصالح في جميع أنحاء النطاق القانوني الهرمي. إضافة إلى سياسية الدولة النشطة اتجاه تنظيم الأسواق (Mavrozacharakis & Stylianos, 2018, 3).

### الاستنتاجات

اختلفت المدارس الاقتصادية في طريقة تحقيق الرفاه وتعظيمه، إلا أن رغم هذه الاختلافات في الطروحات فإن الهدف الذي سعى له معظم الاقتصاديين هو الوصول إلى الرفاه وتحقيقه، وركز معظم اقتصادي

الرفاه المعاصرين على ان الأسواق الفعالة لا تحقق بالضرورة أعظم منفعة اجتماعية. ، فإن الأسواق ليست قادرة على التنظيم الذاتي ولكنها تتطلب الدور التنظيمي للدولة. وان الأيديولوجية المختلطة هي سبيل الوصول وتعظيم الرفاه كالديمقراطية الاجتماعية التي قامت على سياسة إصلاح جديدة وتحول وطفرة متمحورة حول الإنسان في المؤسسات القائمة. وتضمنت أهدافاً محددة وقابلة للقياس ، مثل التوزيع العادل للدخل والثروة .وبذلك تفردت الديمقراطية الاجتماعية بالوصول وتحقيق مجتمع الرفاهية من خلال دور الدولة وسياستها الفاعلة ، بإدارة وتقديم خدمات الرفاهية بشكل افضل، وان هذا التحول هو إجراء يتناسب مع عملية تعميق الديمقراطية وتعزيزها على مستوى القاعدة، كما إن مفهوم الرفاهية لها علاقة بمفهوم الرخاء بمعنى غنى الدولة وثراءها ، وان هذا الثراء يتأتى من خلال النمو الاقتصادي والتي هي من مقومات الرفاه وتعظيمه، لذلك فان انعدام العدالة الاجتماعية أو التوزيع العادل للثروة يسبب التفاوت الحاد في مستوى المعيشة ، اذا يتمتع القلة فيها بالرفاهية على حساب باقي افراد المجتمع، وهذا هو ضياع لاقتصاد الرفاه وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهذا ما جاءت به اغلب الطروحات الاقتصادية في تغيب عدالة التوزيع باعتبار السوق هو المنظم لكل ذلك، على العكس من السياسية الديمقراطية الاجتماعية التي أعطت الدور البارز للضرائب التصاعديّة من اجل إعادة التوزيع وتحقيق الرفاهية

### التوصيات

- 1- يقع على الدولة الدور الأكبر في أحداث اقتصاد الرفاه وتعظيمه وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، اذ يتعين على الدولة النشطة التفاوض بشأن شروط المنافسة الفعالة لشركات القطاع الخاص والاستجابة لإنشاء سياسة ضريبية فعالة ومتناسبة ومنصفة
- 2- يمكن للدولة أيضاً أن تلعب دوراً نشطاً في العملية الاقتصادية من خلال إنشاء إطار من الحوافز والعقوبات التي ستتنظم ظروف المنافسة واتجاهات السوق المستقبلية. ومن الأمثلة على ذلك توسيع الخدمات عالية الجودة ، لا سيما في القطاعات الخدمية الأساسية
- 3- تقوم الديمقراطية الاجتماعية على تدابير قيمة تحتاج إلى تحديث وتكييف مع بيانات موارد الميزانية المحدودة من أجل الحفاظ على توجه القيمة الأساسي للإصلاح التدريجي القائم على الحقوق الاجتماعي
- 4- ينبغي على الحكومات والمؤسسات في جميع دول العالم ان تبني طرق جديدة في التفكير والمشاركة بفاعلية في ابتكار أنظمة من شأنها تحقيق تقدم حقيقي نحو عالم اكثر رفاه وازدهار
- 5- الوصول لاقتصاد الرفاه يحتاج من الدولة ان تحقق تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل وتوفير حقوق أفراد المجتمع ابتداء من ابسط مقومات الرفاه.

6- ان تستلهم الدول النامية التجارب التاريخية والتطورات المعاصرة ,للأمم المتقدمة في مجال أنظمة الرفاهية , لترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة وجيزة من اجل تحقيق رفاهية شعوبها وسعادتهم ,وتقديم خدمات الرفاهية إلى شعوبها

## المصادر

### أولاً: المصادر العربية

#### أ- الكتب

- 1- اولريش ، شيفز،(2010)، انهيار الأسهمالية : أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود :ترجمة عدنان عباس علي ، إصدارات دار المعرفة الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ،471.
- 2- امين، عويسي، (2014)، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والإفرازات) ، دار أحياء النشر الرقمي ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،493.
- 3- البطراوي ، ثامر ، (2017). أبحاث في اقتصاد السياسي ، النظرية الاقتصادية الكلية عرض و مناقشة ، ط2 ، دار بيبول ، الإسكندرية ، مصر ، 504 .
- 4- الببلاوي ، حازم ، (1995). دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة ، 188.
- 5- الصدر، محمد باقر ،(2004). فلسفتنا ،ط3، دار الكتب الإسلامية ، 464 .
- 6- الطويل، توفيق، (2017).مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 336.
- 7- العوران، احمد فراس ، (2014). اقتصاد الأمن الاجتماعي التحدي و الاستجابة ،ط1، المعهد العالمي لفكر الإسلام ، الأردن ، عمان ، 383.
- 8- الموسوي، عبد الوهاب محمد جواد ، (2016). الليبرالية و الأزمات ، دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة ، ط1، مكتبة اليازوري .427
- 9- المصري ، رفيق يونس،(2012). المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي ، دار القاسم ، دمشق،223.
- 10- بالتر، أيمن،(2017)، آدم سمث ، مقدمة موجزه ، ت علي الحارس ، مراجعة ايمان عبد الغني ، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 114.
- 11- بيضون ، توفيق سعيد ،(1994). الاقتصاد السياسي الحديث، ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،314.

- 12- جالبرت , جون كينث,(2008), تاريخ الفكر الاقتصادي , الماضي صورة الحاضر , ط4, ت. احمد فؤاد بليخ, سلسلة عالم المعرفة , العدد 261, الكويت . 364.
- 13- جیدنز, أنتوني (2012). الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، محمد محي الدين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 234.
- 14- حنان , شطيبي، (2008). مقياس مدخل الاقتصاد ، ط1, وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، قسم علم التسيير , 94.
- 15- سامو يلسن , بول أ و ونورد هاوس ويليام , (2006), علم الاقتصاد, ترجمة هشام عبدالله , ط1, مكتبة لبنان, لبنان, 805.
- 16- سن, امارتيا، (2010). فكرة العدالة ، ت مازن جندلي , الدار العربية للعلوم ، ص 390.
- 17- سيمون فاوت ( 2013 ), الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية, مؤسسة ايبيرت فريش, عمان , الأردن, 150.
- 18- عبد ربه, رائد محمد ,(2013), الاقتصاد السياسي , ط1, الجنادرية للنشر والتوزيع , عمان, الاردن 250,
- 19- دالي, ماري , (2015), الرفاه ، ترجمة عمر سليم التل ، ط1, المركز العربي للأبحاث ، 246.
- 20- شابرا, محمد عمر (1966), الإسلام والتحدى الاقتصادي, ت. محمد زهير السهموري, المعهد العالمي للفكر الإسلامي , سلسلة إسلامية المعرفة 14, عمان, 489.
- 21- شيحة, مصطفى رشدي,(1983). محاضرات في الاقتصاد العام المالية العامة, ط1, بيروت , الدار الجامعية , 176
- ماير, توماس,(2008). مستقبل الديمقراطية الاجتماعية, ط1, مؤسسة فريدريش ايبيرت, المطبعة الاقتصادية , الأردن , عمان, 224.
- 22- ميل , جون ستيوارت، (2019) , عن الحرية ، ط1, ت ميثم كامل الزبيدي ، منتدى مكتبه الإسكندرية, 140.
- 23- منتصر ،امين عبد العزيز , (1988) . المفهوم الإسلامي و اقتصاديات الرفاهية ، ط1, مكة المكرمة، السعودية : جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، 265.

### ب-الدوريات

- 1- السامرثي, حسن ثامر زنزل,(2012). تحليل اقتصادي وقياسي لاستخدام نموذج باريتو لتعظيم الرفاهة الاقتصادية من خلال معياري التخصيص الأمثل للموارد وتحديد الهيكل الأمثل للإنتاج

- لمنتجين الذرة والقمح في محافظة صلاح الدين, مجلة الزراعة العراقية البحثية , مجلد 71 , عدد 7  
ص 222-791
- 2- الخاقاني, نوري, (2017). تاريخ الفكر الاقتصادي , محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه للعام  
الدراسي 2016-2017 لمادة الفكر الاقتصادي, جامعة الكوفة, كلية الإدارة والاقتصاد, قسم  
الاقتصاد.
- 3- بله, الأمام طيب الأسماء حمد, (2019). الرفاهية الاقتصادية بين تنظير الاقتصاد الوضعي  
ومبادئ الاقتصاد الإسلامي, مجلة اقتصاد المال والأعمال , المجلد 3, ص 586-608.
- 4- دحمان, بن عبد الفتاح, (2001). محاضرات في الاقتصاد الجزئي, جامعة ادرار, الجزائر.
- 5- كاظم, عمار مجيد, (2018). الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاقتصادي الاسلامي  
النرويج حالة مقارنة مع اشارة خاصة للعراق بعد عام 2003, الجامعة المستنصرية, كلية الادارة  
والاقتصاد, العدد 117, ص 30-64
- 6- عبد , حميد عبيد وأخرون, (2016). إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي, مجلة  
كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بابل . ص ص 1-31
- 7- عوده, بشير هادي, (2004). الرفاهية والتنمية وجهة نظر كوزنتس, دراسة قياسية مقطعية لبلدان  
عربية مختارة, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, المجلد الرابع, العدد 14 . ص ص 65-92
- 8- خطاب , عبدالله شحاتة, (1998). دور الدولة و النظرية الاقتصادية الدروس المستفادة للحالة  
المصرية , شركات التنمية للبحوث و الاستشارات , جامعة القاهرة . ص ص 1-21
- 9- مريم , بوشوشة, (2016). مقارنة نظرية حول تطور مفهوم الفقر من أدم سمث إلى أمارتيا سن ,  
كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قسطنطينية, الجزائر , مجلة الإنسانية , العدد 46 , المجلد 27 ,  
ص ص 7-22

#### ENGLISH REFERENCES

1. Aronsson, K Thomas & kari Gustaf, (2007), *Lofgren welfare theory: History and modern results*, Department of Economics, Umea university, SE – 901 87 Umeå, sweden. pp1-66
2. Besley, Timothy, (2002). *Welfare economic and public choice*, London school of economic and political science. pp1-10
3. Barry, Norman, (1999), *welfare*, Second edition, Buchingham : open University Press, p155
4. Caglia, Alessandro Ran, (2015). *The wealth of ideas: A History of Economic Thought*, Cambridge University press, New York, P 379 .
5. Cropsey, Joseph (1995). *What is welfare economics*, journal jstor, university of Chicago press vol65, no 2, p116-125.
6. Cristina, Maria,(2001). *Marcuzzo Keynes and the welfare state*, translated by Michal Pehr, Department of Economic Sciences, Sapienza University of Rome, P 23-45
7. Chipman, John S., and James C. Moore (1987). *The New Welfare Economics 1939-1974*, *International Economic Review*, 19(3), pp. 547-584.
8. Deakin, Nicholas, (1994). *The Politics of Welfare continuities and change*, 2nd ed New York; London : Harvester Wheatsheaf, 268.
9. G Medema, Steven and Warren J. Samuels, (2013), *The History of Economic Thought*, 2nd Edition, London, p784.

10. Hart, H.L.A, (2007). Between utility and Right, *JSTOR*, Vol. 79, No. 5, University College, Oxford, PP828-846
11. Jean-Pierre Potier, (2011). The Socialism of Léon Walras; *Économie politique* Volume 51, Issue 3, p 33 - 49,
12. Kearns, K .(1997). *Social Democratic Perspectives on the welfare stating, social policy : A conceptual and theoretical introduction*, London, Oxford University Press, P43-60
13. Mavrozacharakis, Emmanouil and Stylianos Ioannis Tzagkarakis, (2018). Modern Welfare State and Social Democracy: Interdependence and Policy Importance, *pen Access Library Journal*, Volume 5, 440 e4406, p1-40
14. O'Connell, John F. (1982) *Welfare Economic Theory*, Auburn House Publishing, Boston, 219
15. Tusseau, Guillaume,(2014). Democracy and Information: The Perspective of Jeremy Bentham's Political Panoptism, *journal HAL*, PP 1-21
16. Laponce, J.A, (2009), *Vilfredo, Pareto Manual of Political economy*, Translated by Ann .s. schwier, Cambridge University Press, 504

#### INTERNET

1. Roderick D. (2011) *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the Global Economy*. Norton, New York, 165. <https://doi.org/10.1355/ae28-3k>
2. Emmanouil Mavrozacharakis, Stylianos Ioannis Tzagkarakis,(2018). Modern Welfare State and Social Democracy: Interdependence and Policy Importance, *Open Access Library Journal*, Vol.5 No.3, <https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=83046>.
3. عبد الهادي, مجدي,(2013). فلسفة الفريد مارشال الاجتماعية, ابحاث يسارية واشتراكية وشيوعية, الحوار المثمن. <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=383488>